

الجلسة الافتتاحية

تسيير: ذ. حسام هاب: نائب رئيس المركز

- كلمة مؤسسة فريدريش إيبيرت - المغرب: السيد مانويل كات: الممثل المقيم.
- كلمة المركز المغربي للشباب والتحول الديمقراطي: ذ. يوسف الكلاخي: رئيس المركز.

10h30-10h00

الجلسة الأولى: "الشباب والسياسات العمومية الثقافية بالمغرب"

تسيير: ذ. حسام هاب: نائب رئيس المركز

- ذ. حسن أوريد: أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس بالرباط "المشهد الثقافي في المغرب"

10h50-10h30

- ذ. السعدية وضاح: رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء - سطات "الحق في المشاركة في الحياة الثقافية"

11h10-10h50

- ذ. سعيد حمري: أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء "الشباب والسياسات الثقافية بالمغرب: قراءة في البرنامج الحكومي"

11h30-11h10

نقاش و تفاعل
الغذاء

12h30-11h30
14h00-12h30

الجلسة الثانية: "السياسات الثقافية والنموذج التنموي الجديد"

تسيير: ذ. فريدة دينار: عضو المكتب التنفيذي للمركز

- ذ. رقية أشمال: أستاذة القانون العام بجامعة محمد الخامس بالرباط "أي توطئ للمركزات الدستورية في إعداد وتنفيذ السياسات الثقافية الترابية؟ حالة جهة الدار البيضاء - سطات"

14h50-14h30

- ذ. محمد المودن: أستاذ جامعي وعضو المركز المغربي الديمقراطي للدراسات والأبحاث "الثقافة السياسية العمومية الثقافية المرتبطة بالشباب بالسياسات الترابية: الواقع والرهانات"

15h10-14h50

- ذ. محمد العزري: أستاذ بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، متخصص في التنمية الاجتماعية وفاعل جمعي وحقوقى "البعد الثقلي في التنمية الاجتماعية"

15h30-15h10

- ذ. حسن دنان: باحث في علم الاجتماع السياسي

15h50-15h30

"Le substrat culturel de l'agir électoral chez les jeunes.
Notes sur la subjectivité au principe de la désertion des urnes"

نقاش وتفاعل
اختتام الجامعة الشبابية
حفل شاي

16h50-15h50
17h00-16h50
17h00

في إطار مشروع:

"الأكاديمية الشبابية للسياسات الثقافية بالمغرب"

الجامعة الشبابية الأولى للسياسات الثقافية

تحت شعار:

"من أجل ثقافة دامجة للشباب"



السبت 5 مارس 2022

ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا - بفندق إيدو أنفا - الدار البيضاء

الورقة التأطيرية

أما على المستوى الوطني فقد نص الدستور المغربي إحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته على وجه الخصوص حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا، ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات. ويحدد قانون تنظيمي صلاحياته وتركيبته وكيفية سيره. إضافة إلى الوثيقة الدستورية أكد النموذج التنموي الجديد على أهمية التنوع الثقلي كرافعة للانفتاح والحوار والتماسك، واعتبر أن الثقافة مدعوة إلى أن تغدو رهانا عالميا بالغ الأهمية في مجال الصعود الاقتصادي والسيادة، وذلك بحكم الحاجة المتجددة والكونية إلى المعنى والتماسك الاجتماعي، وبحكم التحديات التي تجعل من الضروري تهمين العناصر الناعمة والمحتوى والجودة.

إلا أنه رغم أهمية الثقافة ودورها المحوري في تأهيل العنصر البشري، فالسياسات الثقافية التي انتهجتها الحكومات المغربية المتعاقبة تبقى محتشمة وتفنقر لرؤية واضحة للنهوض بالثقافة كمداد استراتيجي وحيوي، وخير دليل على ذلك أن الميزانية المرسودة لوزارة الثقافة لا تتجاوز 0.5 من الميزانية العامة التي الذي يدفعنا إلى مساءلة السياسات العمومية الموجهة للشباب في قطاع الثقافة، انطلاقا من التساؤلات التالية: ما هي الأدوار التي يمكن أن تلعبها الثقافة في تنمية حس المواطنة والحرية والمسؤولية والالتزام والديمقراطية لدى فئة الشباب؟ أية أدوار ومواقع للثقافة في بلورة النماذج التنموية البديلة؟ وكيف يمكن أن تساهم الثقافة التنويرية في صياغة مستقبل الديمقراطية؟ وما موقع الثقافة في البرامج الحكومية والسياسات العمومية الوطنية والجهوية؟ وأي دور لمنظومة التربية والتكوين في إشاعة وترسيخ الثقافة لدى المتعلمين والشباب؟ وما هو دور المثقف والفضاءات الثقافية ودور الشباب في ترسيخ قيم الثقافة المغربية والحفاظ على الموروث الثقلي؟ وهل الهاجس الثقلي حاضر في برامج الأحزاب السياسية وفي مبادرات منظمات المجتمع المدني؟ وما هي البدائل الممكنة للنهوض بوضعية الثقافة والشباب بالمغرب؟

تعتبر الثقافة من المداخل الأساسية لبناء الإنسان وتأسيس وعي جمعي لدى أفراد المجتمع يساهم في ترسيخ قيم المدنية والحضارة والمواطنة والحرية والتسامح والتعايش... وكذا إرساء دعائم مجتمع الحداثة والديمقراطية والاختلاف والتعدد الثقلي والانفتاح وقبول الآخر، وهذا ما تؤكد مختلف التجارب الإنسانية التي اعتبرت أن المدخل الثقلي يبقى حاسما ومركزيا في بناء المجتمع بالموازاة مع باقي المداخل الأخرى.

إن أولوية الثقافة نجد لها حضورا في المرجعيات الدولية والوطنية، حيث تنص المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "يحق لكل فرد التمتع بالحقوق الثقافية والحق في العلوم والحق في حماية المصالح المترتبة على التأليف. وتكفل هذه الحقوق الحق في المشاركة في فوائد الثقافة والعلوم والتمتع بها، وتتصل بعملية السعي وراء المعرفة والفهم والإبداع البشري. تعد هذه الحقوق جزءا مهما من التناغم الاجتماعي وترتبط ارتباطا وثيقا بالحق في التعليم والحق في حرية الفكر والوجدان والدين. مع ذلك لا يجوز استغلال الحقوق الثقافية لتبرير الممارسات التي تطبق التمييز بحق فئات معينة أو تنتهك حقوق الإنسان الأخرى". كما أكد إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقلي أنه ينبغي النظر إلى الثقافة بوصفها "مجمل السمات المميزة الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية، وعلى أنها تشمل إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة وأساليب العيش معا ونظم القيم، والتقاليد والمعتقدات. ينطوي الحق في المشاركة في الحياة الثقافية على عناصر فردية وجماعية، بحيث يمكن ممارسة هذا الحق بصورة فردية وبالاشتراك مع الآخرين وداخل مجتمع أو جماعة. ينبغي للدول إيلاء اهتمام خاص للحقوق الثقافية للأقليات والشعوب الأصلية، من ضمن جماعات أخرى، وتوفير الفرص التي تتيح لهم في آن معا المحافظة على ثقافتهم وبلورة التنمية الثقافية والاجتماعية، ويشمل ذلك المجالات المتعلقة باللغة والأرض والموارد الطبيعية".